

سِنَنُ إِبْرَاهِيمَ دَاؤِدَ

تصنيف

الإمام الحافظ أبي داود سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني

٢٠٢ - ٢٧٥ هـ

حققه وضبط نصه وخرّج أحاديثه وعلّق عليه

شعيّب الأرنو وطلّت محمد كامل قرو بالي

الجزء الرابع

دار الرسالة العالمية

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ

سِنْ لَيْ دَلْدَلْ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



جميع الحقوق محفوظة

يمنع طبع هذا الكتاب أو أي جزء منه بجميع طرق
الطبع والتلقيه والتقليل والترجمة والتسجيل المالي
والسماع والمحاسبي وغيرها إلا بإذن خطيب من:

شركة الرسالة العالمية م.م.

Al-Rasalah Al-A'lamiah M.
Publishers

حقوق الطبع محفوظة للناشر
طبعة خاصة
٢٠٠٩ م / ١٤٣٠ هـ

الإدارة العامة

Head Office

دمشق - الحجاز

شارع مسلم البارودي

بناء خولي وصلاحى

2625

(963)11-2212773

(963)11-2234305

الجمهورية العربية السورية

Syrian Arab Republic

info@resalahonline.com
<http://www.resalahonline.com>

فرع بيروت

BEIRUT/LEBANON
TELEFAX: 815112- 319039- 818615
P.O. BOX:117460

١٣- باب في الرجل يُوقف الوقف

٢٨٧٨- حَدَّثَنَا مُسْدَدٌ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرْبِعٍ (ح)

وَحَدَّثَنَا مُسْدَدٌ، حَدَّثَنَا بِشْرٌ بْنُ الْمُفْضَلِ (ح)

وَحَدَّثَنَا مُسْدَدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ أَبْنِ عَوْنَى، عَنْ نَافِعٍ

عَنْ أَبْنِ عَمْرٍ، قَالَ: أَصَابَ عَمْرٌ أَرْضًا بِخَيْرٍ، فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: أَصْبَתُ أَرْضًا لَمْ أَصِبْ مَا لَا قَطُّ أَنْفَسَ عَنْدِي مِنْهُ، فَكَيْفَ تَأْمُرُنِي بِهِ؟ قَالَ: «إِنْ شَئْتَ حَبَّسْتَ أَصْلَاهَا وَتَصْدَقْتَ بِهَا»، فَتَصَدَّقَ بِهَا عَمْرٌ: أَنَّهُ لَا يُبَاغِعُ أَصْلَاهَا، وَلَا يُوَهَّبُ، وَلَا يُورَثُ: لِلْفَقَرَاءِ، وَالْقُرْبَى، وَالرَّقَابِ، وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَابْنِ السَّبِيلِ - وَزَادَ عَنْ بَشَرٍ: وَالضَّيْفِ، ثُمَّ اتَّفَقُوا -: لَا جُنَاحَ عَلَى مَنْ يَلِيهَا أَنْ يَأْكُلَ مِنْهَا بِالْمَعْرُوفِ، وَيُطْعَمَ صَدِيقًا غَيْرَ مُتَمَوِّلٍ فِيهِ - زَادَ عَنْ بَشَرٍ: قَالَ: وَقَالَ مُحَمَّدٌ^(١): غَيْرَ مُتَأْثِلٍ مَا لَآ^(٢).

= وممن قال به من السلف: الحسن البصري والزهري وقتادة وأبو ثور، وبه قال الليث وأحمد وإسحاق وأبو عبيد في صوم النذر دون رمضان وغيره.

وذهب الجمهور إلى أنه لا يُصوم عن ميت لا نذر ولا غيره، حكاه ابن المنذر عن ابن عمر وابن عباس وعائشة ورواية عن الحسن والزهري وبه قال مالك وأبو حنيفة.

(١) هو ابن سيرين، فقد جاء عند البخاري والترمذى أن ابن عون قال: فحدثت به ابن سيرين فقال: غير متأثر مالاً.

(٢) إسناده صحيح. ابن عون: هو عبد الله، ويحيى: هو ابن سعيد القطان، ومُسَدَّدٌ: هو ابن مُسَرَّهٍ.

وآخرجه مطولاً ومحتصراً البخاري (٢٧٣٧) و(٢٧٧٢) و(٢٧٧٣)، ومسلم (١٦٣٢)، وابن ماجه (٢٣٩٦)، والترمذى (١٤٢٩)، والنمساني (٣٥٩٧-٣٦٠١) من طريق عبد الله بن عون، والبخاري (٢٧٧٧) من طريق أىوب السختيانى والنمساني (٣٦٠٣-٣٦٠٥) من طريق عُبيدة الله بن عمر، ثلاثة عن نافع، به وبعضهم يقول عن =

٢٨٧٩ - حدثنا سليمان بن داود المهرئي، حدثنا ابن وهب، أخبرني
اللith، عن يحيى بن سعيد، عن صدقة عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال:

نسخها لي عبد الحميد بن عبد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطاب: بسم الله الرحمن الرحيم، هذا ما كتب عبد الله عمر في ثمغ، فقضى من خبره نحو حديث نافع، قال: غير متأثلاً مالاً، فما عفا عنه من ثمره فهو للسائل والمحروم، قال: وساق القصة، قال: وإن شاء ولئن ثمغ اشتري من ثمره رقيقاً لعمله، وكتب معيقيب، وشهد عبد الله ابن الأرقم: بسم الله الرحمن الرحيم، هذا ما أوصى به عبد الله عمر أمير المؤمنين إن حَدَثَ به حَدَثٌ، أن ثمغاً وصِرْمَةً ابن الأكوع والعبد الذي فيه، والمئة سهمٍ التي بخير ورقيقه الذي فيه، والمئة التي أطعنه

= ابن عمر عن عمر، يعني يجعله من مستند عمر، وهذا اختلاف لا يضر، غاية ما فيه أن يكون عن ابن عمر مرسل صحابي، وهذا لا يضر.

وأخرجه البخاري (٢٧٦٤) من طريق صخر بن جويرية عن نافع، به. وقال فيه: «تصدق بأصله، لا يُباع ولا يُوهَب ولا يُورَث، ولكن يُنفَق ثمره» فجعل قوله: «لا بيع...» إلخ صريحاً في الرفع.

وأخرجه ابن ماجه (٢٣٩٧) من طريق عبيد الله، عن نافع، به، وفيه: أن عمر قال: يا رسول الله، إن المئة سهم التي بخير لم أصب مالاً قط هو أحب إلى منها... فلم يذكر الأرض، وذكر بدلها: مئة سهم. وجاء فيه أيضاً أن محمد بن يحيى بن أبي عمر شيخ ابن ماجه قال بإثر الحديث: فوجدت هذا الحديث في موضع آخر في كتابي: عن سفيان، عن عبد الله، عن نافع، عن ابن عمر قال: قال عمر.

قلنا: يعني بذكر عبد الله العمري أخي عبيد الله، وعبد الله ضعيف.

وهو في «مسند أحمد» (٤٦٠٨)، و« الصحيح ابن حبان» (٤٩٠١).

وانظر ما بعده.

محمدٌ ﷺ بالوادي، تليه حفصةٌ ما عاشَتْ، ثم يليه ذو الرأي من أهلها: أن لا يُباعَ ولا يُشتَرَى، ينفقُه حيثُ رأى مِن السائلِ والمُحرومِ وذِي الْقُرْبَى، ولا حَرجٌ على مَن وَلِيهِ إِن أَكَلَ، أو آكَلَ، أو اشترى رَقِيقاً مِنْهُ^(١).

٤- باب في الصدقة عن الميت

٢٨٨٠- حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْمُؤْذَنَ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ -
يعني ابنَ بلايلِ -، عَنْ عَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَرَاهُ عَنْ أَبِيهِ

(١) إسناده صحيح عن يحيى بن سعيد - وهو الأنصاري - كما قال ابن الملقن في «البدر المنير» ١٠٨/٧، وتبعه الحافظ في «التلخيص الحبير» ٦٩/٣. الليث: هو ابن سعد، وابن وهب: هو عبد الله، سليمان بن داود المهرمي: هو ابن حماد. وأخرجه البيهقي ١٠٦/٦ من طريق محمد بن عبد الله بن عبد الحكم، عن عبد الله بن وهب، بهذا الإسناد.

قوله: «ثُمَّغ» قال ياقوت: بالفتح ثم السكون والغين معجمة، موضع مال لعمر ابن الخطاب رضي الله عنه حبسه، أي: وقفه، جاء ذكره في الحديث الصحيح، وقيده بعض المغاربة بالتحريك، والثُمَّغ بالتسكين مصدر ثُمَّغَ رأسه: شدّخته، وثُمَّغَ الثوب، أي: أشبّعت صبغه.

ومُعَقِّب، بقاف وآخره موحدة، مُصَغَّر، هو ابن أبي فاطمة الدُّوسي، حلّيفبني عبد شمس، من السابقين الأولين، هاجر إلى مصر، وشهد المشاهد، وولي بيت المال لعمر، ومات في خلافة عثمان أو علي.

وعبد الله بن الأرقم: هو ابن عبد يغوث بن وهب بن عبد مناف بن زهرة القرشي، صحابي معروف، ولاه عمرُ بيت المال، ومات في خلافة عثمان. والصرمة: قال في «النهاية»: الصرمة هنا: القطعة الخفيفة من التخل، وقيل: من الإبل.

عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: «إذا ماتَ الإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَنْهُ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثَةِ أَشْيَايْهِ، أَوْ عِلْمٍ يُتَّفَّعُ بِهِ، أَوْ وَلَدًا صَالِحًا يَدْعُونَ لَهُ»^(١).

(١) إسناده صحيح. العلاء بن عبد الرحمن: هو ابن يعقوب مولى الحرققة، وابن وهب: هو عبد الله، والربيع بن سليمان المؤذن: هو المرادي الفقيه صاحب الشافعي. وأخرجه مسلم (١٦٣١)، والترمذى (١٤٣٠)، والنسائى (٣٦٥١) من طريق العلاء بن عبد الرحمن، به.

وهو في «مسند أحمد» (٨٨٤٤)، و«صحيح ابن حبان» (٣٠١٦).

قال: الخطابي: فيه دليل على أن الصوم والصلوة وما دخل في معناهما من عمل الأبدان، لا تجري فيها النياية. وقد يستدل به من يذهب إلى أن من حج عن ميت، فإن الحج في الحقيقة يكون للحجاج دون المحجوج عنه. وإنما يلحقه الدعاء. ويكون له الأجر في المال الذي أعطى إن كان حج عنه بمالي.

وقال النووي في «شرح مسلم»: وفيه أن الدعاء يصل ثوابه إلى الميت وكذلك الصدقة وهو مجمع عليهما، وكذلك قضاء الدين، وأما الحج فيجزئ عن الميت عند الشافعى وموافقيه، وهذا داخل في قضاء الدين إن كان حجاً واجباً، وإن كان تطوعاً وصَّى به فهو من باب الوصايا.

وقوله: إلا من ثلاثة، أي: ينقطع ثواب عمله من كل شيء ولا ينقطع من هذه الثلاث. قاله المناوى.

وقال ابن حجر المكي: المراد من الصالح المؤمن، وفائدته تقديره بالولد مع أن دعاء غيره ينفعه تحريض الولد على الدعاء.

وقال الإمام النووي في «شرح مسلم» ١/٨٢ في باب بيان أن الإسناد من الدين: إن الصدقة تصل إلى الميت وينتفع بها بلا خلاف بين المسلمين، وهذا هو الصواب، وأما ما حكاه الماوردي من أن الميت لا يلحقه بعد موته ثواب، فهو مذهب باطل وخطأ بين، مخالف لنصوص الكتاب والسنة وإجماع الأئمة فلا تفتت إليه ولا تعریج عليه... وذهب جماعات من العلماء إلى أنه يصل إلى الميت ثواب جميع العبادات من الصلاة والصوم والقراءة وغير ذلك.